

مدحت باشا وإجراءاته في اعلان الدستور العثماني ١٨٧٦م

هشام صابر محمد علي عبدالله

وزارة التربية - المديرية العامة لتربية نينوى

(قدم للنشر ٣/١٠/٢٠٢١، قبل للنشر ١٤/١١/٢٠٢١)

ملخص البحث:

دخلت الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر في طور من الضعف والتدهور وسوء الإدارة ، سواء منها الداخلية او الخارجية نتيجة المشاكل والحروب التي حل في البلاد ، ونتيجة لكل هذه الامور ظهرت فكرة الاصلاح من اجل تحسين اوضاع الدولة العثمانية والنهوض بها ، فظهرت طبقة من الشخصيات تدعو الى الاصلاح على غرار الدول الاوربية والاخذ منها ، وكانوا على قناعة تامة بان الدولة العثمانية لن تنهض الا اذا تم العمل في ادخال الاصلاحات والتنظيمات في كافة اجزاء الدولة ، ومن الشخصيات التي برزت في هذه الفترة شخصية مدحت باشا الذي ساهم وبشكل كبير من اجل العمل في الاصلاحات ، وعمل جاهدا من اجل وضع دستور خاص للدولة العثمانية ، وبعد المفاوضات والمشاورات من اجل تطبيق ووضع الدستور نلاحظ ان هذا الدستور لم يستمر العمل فيه لفترة طويلة ، وذلك بسبب بروز شخصيات معارضة للدستور مثل السلطان عبد الحميد الثاني، إذ كان يرى ان هذا الدستور لا يليق بالدولة العثمانية وانه مخالف للخلافة الاسلامية والتقاليد العثمانية ، فقام بعزل مدحت باشا من منصبه ونفيه ، وبعدها اصدر قرارا امر فيه بإلغاء العمل بالدستور وتم بالفعل إغائه ولم يعد العمل به الا بعد عام ١٩٠٨م .

Midhat pasha and his procedures for the proclamation of the Ottoman Constitution 1876

Hisham Saber Mohammed Ali

Ministry of Education – General Directorate of Nineveh

Abstract

We note that the Ottoman Empire in the mid-nineteenth century had undergone a period of weakness , deterioration and maladministration ,both internally and externally , as a result of the problems and wars that were wrought upon the country , As a result of all these things , the idea of reform emerged in order to improve the conditions of Ottoman Empire and move it forward, Accordingly, a class of personalities emerged calling for reform, similar to the European system through taking and benefiting from this system , They were fully convinced that the Ottoman Empire would never rise except by introducing reforms and organizations in all the state facilities . Among the prominent personalities that emerged at this period was Medhat pasha, who greatly contributed to the implementation of reforms and worked hard to draft a special constitution for the Ottoman Empire , After negotiations and consultations in order to develop and implement the constitution , we note that this constitution did not last for a long time due to the emergence of personalities who opposed it , such as Sultan Abdul Hamid I who believed that this constitution was not appropriate for the Ottoman State and was contrary to the Islamic caliphate and the Ottoman traditions , so he dismissed Midhat pasha from his position and exiled him . Then he issued a decree in which he ordered the abolition of the constitution , and it has already been repealed , and not reinstated until after 1908 AD .

المقدمة

كانت الدولة العثمانية قد دخلت في منتصف القرن التاسع عشر في حالة من التدهور والضعف وتردي الأوضاع الداخلية والخارجية ، نتيجة المشاكل الكثيرة التي كانت تعاني منها والحروب العديدة التي خاضها في تلك الفترة ، حيث ان تلك الظروف ساهمت في اعطاء المجال في بروز شخصية مدحت باشا (١٨٨٢-١٨٨٤م) الذي كان له الدور الكبير في احداث تلك السنوات ، حيث استطاع في تنمية روح الاصلاح وساهم ايضا في التنظيمات التي شملت كل الطوائف الاسلامية والمسيحية ، ولقد كان للظروف الدولية والمحلية دور في تهيئة الاجواء المناسبة لظهور التيارات الاصلاحية (١).

وقد كانت فكرة الاصلاح والتنظيم واقتباس النماذج الغربية والتأثير به كان من نتائج التجربة الاوروبية ، اذ باتت امرا واقعيا في اذهان مفكري القرن التاسع عشر حيث ان العثمانيون قد خضعوا لتجارب دستورية تأثروا فيها سابقا (٢) ، منها تأسيس المجلس الاستشاري في فترة حكم السلطان محمود الثاني (١٧٨٥-١٨٣٩م) (٣) وكان لبعض الساسة من الذين شغلوا المناصب في الصدارة العظمى دور في التعاون مع السلطان ، إذ كانوا يرون ان اعادة السلطة الى مجلس الوزراء لا يتم الا بتقليص النفوذ (٤) ، وقد ادركوا ان هذه الامور لن تتم الا باعلان الدستور (٥) ، وان الدولة العثمانية لا يمكن تحسين اوضاعها وانقاذها من الضعف والتدهور الا من خلال العمل بالإصلاح وعلى غرار النموذج الاوربي (٦) .

مدحت باشا ولادته ونشأته وتعليمه :

ولد مدحت باشا عام ١٨٢٢م في اسطنبول وقد سماه ابوه حافظ محمد اشرف بـ (احمد شفيق) ، وكان ابوه عالما دينيا من اصل بلغاري شغل في حياته القضاء الشرعي في عدد من الولايات العثمانية (٧) . كما عرف مدحت باشا بأسماء اخرى اسماء والده بها فسمي اضافة الى احمد شفيق بابي الاحرار والصعلوك ومحطم التيجان وخالع الملوك (٨) ، وحاكم عام بدل لقب شاه الذي ينطوي على اهمية اكثر في المعنى (٩) .

كانت دراسة مدحت باشا وتربيته التي تخللتها التنقلات التي كانت تصيب اباه وهو موظف صغير دراسة بسيطة واعتيادية في المدارس المحلية (١٠) ، كما عرف مدحت باشا بجديته ومتابعته واهتمامه بتحصيل العلوم منذ صباه ، وبعد ان اكمل دراسته في المدرسة العرفانية النموذجية في اسطنبول عام ١٨٣٨م انتقل الى حلقة تدريس (الخوجة) وظل مستمرا في الحضور في هذه الحلقة حتى عام ١٨٤١م. (١١)

وقد حفظ مدحت باشا القرآن الكريم وهو في سن العاشرة من عمره ، إذ نشأ في بيئة دينية فلقب بالحافظ وسمي بالحافظ احمد شفيق ، كما درس الخط الديواني ومبادئ الانشاء في عام ١٨٣٤ م ، وبعد ان تخرج من الديوان الهمايوني ^(١٢) ، اكمل تعليمه وثقافته بدراسة اللغة العربية وتعلم اللغة الفارسية ومبادئ العلوم الاخرى ^(١٣) .

وقد شغل مدحت باشا وظائف عدة ومن خلالها زادت تجربته واستفاد منها ، إذ كان مدحت باشا يتعلم في مكاتبها ، كما واستطاع الاستفادة من نقل والده الى اسطنبول اذ تلقى فيها بعض العلوم العامة ، وعمل مدحت باشا كمساعد كاتب في احدى دوائر الدولة العثمانية وتعلم اللغتين الفارسية والعربية اضافة الى تعلمه دروسا اخرى مثل الفقه والنحو والمنطق والحكمة ، وتلقى تعليمه على يد الشيخ عارف بك شيخ الاسلام ^(١٤) وكان مدحت باشا يقضي بعض من اوقاته في مسجد الفاتح لتحصيل العلم ^(١٥) ، وبقي في هذا النحو الى عام ١٨٤٢م وفي هذا العام ارسل ليصبح سكرتيرا على عدد من الموظفين في القطاعات الاسيوية ، فعمل مساعدا لكاتب تحريرات الشام واستمر في هذه الوظيفة في صيدا فترة عامين ونصف ، رجع بعدها الى اسطنبول وبقي فيها بضعة اشهر ، وفي عام ١٨٤٥م اصبح كاتب ديوان سامح باشا في ولاية قونية ، وفي عام ١٨٤٦م اتجه الى اسطنبول ليتزوج ^(١٦) .

وقد بدت اثار التفوق والنبوغ واضحة على مدحت باشا وذلك من خلال تفرد في حل المسائل المعقدة والمغلقة ، إذ كانت خطته العلمية في اول عهده بالخدمة هي التحري عن نقائص وعيوب وفساد كبار الموظفين وفضحها ، وكان يقول (لا يصلح الصغار ما لم يؤديه الكبار) ^(١٧) ، ونتيجة لأفكاره وابداعه في حل المسائل المغلقة، تم ارسال مدحت باشا الى حلب ودمشق عام ١٨٥٢م من اجل التحقيق في دعوة سرقة اموال الكمارك في الولاية بعد ان اظهر الاخلاص والوفاء في الوظائف التي تسنمها ، ونجح من التحقيق في القضية وتمكن من استرداد مبلغ قدره (١٤٠٠) كيسا من الاموال الحكومية التي تم سرقتها ^(١٨) .

ارسل مدحت باشا من قبل الصدر الاعظم محمد كامل باشا عام ١٨٥٤م الى البلقان من اجل القضاء على الاضطرابات التي نشب فيها ، وكان الغاية من ارسال مدحت باشا الى البلقان هو الانتقام منه وذلك لأنه سبق وان ادان الصدر الاعظم عند قيامه في التحقيق في قضية سرقة اموال دائرة الكمارك في الشام ، وعلى اثر هذا الحادث تم ابعاد الصدر الاعظم من ولاية الشام ، اذ كان يعتقد الصدر الاعظم ان مدحت باشا اما انه لن ينجح في القضاء على الاضطرابات واما ان يلقي مدحت باشا حتفه من قبل

المسلحين ويقتل فتكون هذا الامر نقطة في سجله , الا انه تمكن من القضاء على الاضطرابات في ولاية الدانوب وتحقيق الامن والاستقرار واعادة الامور الى طبيعتها (١٩) .

وقد استطاع مدحت باشا ان يكسب الاهالي الى جانبه في ولاية الدانوب على الرغم من الاقامة القصيرة التي اقام فيها، والتي لم تتجاوز الستة اشهر , وبعد نجاحه في تحقيق الاستقرار في ولاية الدانوب تم ارساله الى ولاية البورصة من اجل النظر فيما لحق بسكانها من اضرار ودمار بسبب الزلزال الذي ضربها والعمل على اصلاح احوالهم والاهتمام بشؤونهم , وبعد عودته من ولاية البورصة تم تعيينه كاتباً ثانياً لمجلس الوالي (٢٠) , إذ كان مدحت باشا مولعاً بالحضارة الاوربية وبعد مواصلة مسيرته الدراسية وتعلمه اللغة الفرنسية , وفي عام ١٨٥٧ م قرر السفر الى اوربا للنظر في اوضاعها واحوالها وعوامل تطورها , واقام في اوربا فترة ستة اشهر وتأثر في سفرته هذا بالمجتمع الاوربي , اذ قام بزيارة عدد من المدن الأوربية الكبيرة امثال لندن وباريس واطلع فيها على طبيعة العمل والحياة اليومية وتأثر فيها (٢١). وعين عام ١٨٦١م واليا على ايالة ينش وتم تكلفته بإدارة المنطقة التي بدأت تظهر وتنمو لدى سكانها روح القومية البلغارية وامتاز عمله الخاص في الوقوف ضد الحركات التي تعمل من اجل الانفصال عن الدولة العثمانية وذلك من خلال ما عرف عنه في العمل في تحقيق العدالة والمساواة بين الاقليات الموجودة ضمن اراضي الدولة العثمانية (٢٢) .

كان مدحت باشا جامعاً بين اللين والحزم ويعمل في مساعدة المظلوم ويعطف على المساكين والفقراء ويتعامل بالمودة والرحمة والاخاء واسس دور وملاجئ للأيتام , وهو من جهة اخرى كان شديد القوة والقسوة لا يعرف فؤاده الشفقة بالعصاة والمجرمين والخونه , وكان لا يتردد في نصب المشانق واقامة الحد على المجرمين والخارجين عن القانون وذلك من اجل العمل بالإصلاح والدعوة اليه (٢٣) , فاصبح حياته وسيرته يشير في ذكرها بين الناس في كل مناسبة (٢٤) .

ان اعمال مدحت باشا واجراءاته الاصلاحية التي عمل بها في اوربا من ناحية والخوف من بقاءه في اسطنبول من ناحية اخرى , جعل الصدر الاعظم (٢٥) عالي باشا من اصدار امر سطاني بتتصيه واليا على بغداد (٢٦) . وسنلاحظ فيما يأتي كيف ان مدحت باشا قد ناضل في سائر ادوار حياته من اجل تحقيق مواد منهاجه , ومنها انتقاله الى العراق ولايات بغداد والموصل والبصرة من عام ١٨٦٩م الى عام ١٨٧٢م (٢٧) .

ازداد التنافس والصراع الاوربي في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر على املاك الدولة العثمانية خاصة التنافس بين كل من روسيا وفرنسا وبريطانيا , ونتيجة هذا التنافس اصبح نفوذ سفيرى

كل من بريطانيا وروسيا بالتزايد على نحو سريع اذ شكل ذلك امرا خطيرا , حيث اخذت سياسة دولتيهما توجه من مقر سفارتيهما في اسطنبول وليس من قبل وزارة خارجية الدولتين (٢٨) .

تزايد اهتمام السفراء الاوربيين بولي العهد الذي كان يعيش في عزلة عن ادارة الدولة في تلك الفترة , بسبب الرقابة الشديدة المفروضة عليه ولذلك لم يكن يعلم عن الوضع الدولي الا الامور القليلة , كما كان ممنوعا من الاختلاط بالوزراء ورجال السلك الدبلوماسي من الاجانب , ورغم ذلك بذل كل جهوده واستخدم كافة الوسائل من اجل معرفة ما كان يدور حوله ومعرفة كل الامور الذي يخص شؤون الدولة (٢٩) .

كان لمرض السلطان مراد الخامس (١٨٤٠ - ١٩٠٤ م) (٣٠) , دور مؤثر وكبير في اتاحة الفرصة لكل من رشدي باشا ومدحت باشا في ادارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العثمانية , ولا سيما الرجل الطموح مدحت باشا المتأثر في افكار ومبادئ الثورة الفرنسية , حيث كان يرى ان الخطوة التي اجتازها الشعب الفرنسي في ثورته على الظلم والطغيان هي الخطوة التاريخية نفسها التي يجتازها العثمانيون في الوقت الحاضر , وكان يقارن بين اوضاع الشعبين الفرنسي والعثماني فاراد لشعبه مثل ما حصل للشعب الفرنسي بعد نجاح ثورتهم (٣١) .

ونتيجة لتدهور الاوضاع الصحية للسلطان مراد الخامس , بدأت المشاورات والمفاوضات بين كل من ولي العهد عبد الحميد الثاني (١٨٤٢ - ١٩١٨ م) (٣٢) , ومدحت باشا ورشدي باشا حول توليه عرش الدولة العثمانية , كما ان بقاء الحكم في يد شخصين هما محمد رشدي باشا ومدحت باشا دون وجود سلطان يعد وضعاً غير ملائم من شأنه تأخير الاعمال والامور المهمة للدولة العثمانية , ومن جانب اخر له تأثير على سير علاقتها الخارجية , وعلى اثر تلك الاوضاع عمل مجلس الوزراء على تنصيب سلطان جديد للدولة بدلا عن السلطان مراد الخامس (٣٣) .

وعلى ما يبدو كان لمدحت باشا دورا واضحا وهاما في تنصيب السلطان الجديد وخلعه , اذ كان له اليد الاولى في المشاورات بين الطرفين , كما انه كان على السلطان الجديد وحسب مطالب الدول الاوربية العمل بالإصلاح من اجل تسيير دفة الحكم والتقدم الى الامام , وفي هذه الفترة كان عبد الحميد الثاني في قصر ما صلاك يقيم فيه , فذهب مدحت باشا اليه سرا وتكلم معه عن الامور والشروط التي يتوقف عليه

تنصيبه سطانا على الدولة العثمانية نيابتا عن اخوه المريض مراد الخامس والعمل بالإصلاحات والايامن بتطبيق الدستور (٣٤) .

قابل مدحت باشا بمفرده عبد الحميد في قصر ماصلاك واجتمع معه لعدة مرات وفي المقابلة الاخيرة طرح مدحت باشا له شروطه الاساسية وهي (٣٥) :

١- اعلان المشروطة (٣٦) بدون تأخير .

٢- التشاور يكون فقط مع اعضاء الحكومة الرسميين .

٣- تعيين سعدالله افندي كرئيس كتاب في القصر السلطاني ، وتعيين ضياء باشا ونامق كمال ككتاب في القصر ، وكان الثالث بمثابة وضع السلطان الجديد تحت مراقبة رجال الانقلاب اذ يستطيعون مراقبته (٣٧) .

كان مدحت باشا مطمئنا ان السلطان الجديد القادم لا يستطيع ان يرفض هذه الشروط ، واذا لم يوافق على هذه الشروط فان الحل موجود وهو تنصيب محمد رشاد سلطانا بدلا منه ، حيث كان الغاية الرئيسية لمدحت باشا ورجال الانقلاب هو اعلان الدستور ، وتم ارسال نسخة من مسودة القانون الاساسي للدستور الى عبد الحميد الثاني وبعد قراءته للنسخة المرسله اليه قال ان دولته لا تخلص من مشاكلها الحاضرة الا اذا عملت حكومتها به (٣٨) .

دور مدحت باشا في وضع الدستور :

بعد ان تولى السلطان عبد الحميد الثاني الحكم عام (١٨٤٢ - ١٩١٨ م) ، بدأ التيار المعارض بالمطالبة في اعلان الدستور وكان دعاة التيار المعارض على ايمان تام ان معالجة امراض الدولة العثمانية لا يتم الا عن طريق اعلان الدستور (٣٩) .

امر السلطان عبد الحميد مدحت باشا بتشكيل لجنة برئاسته ضمت ٢٨ عضوا (٤٠) ، من بينهم عسكريين اثنين وعشرة علماء الدين وستة عشر مدنيا ، وضمت ايضا اشهر الشخصيات التي كانت تدعو الى اعلان الدستور مثل ضياء بك ونامق كمال وكذلك ضمت عدد من ممثلين عن الاقليات الغير المسلمة مثل اوديان افندي وجاميح ، وتم في مناقشات اعضاء اللجنة طرح

عدة مواضيع من قبل اللجنة وتم درس ما يقارب اكثر من عشرون موضوعا و مشروعاً ، وبعد دراسة هذه المواضيع تم اختيار مشروع مدحت باشا الذي اعتبر من افضل المسودات من حيث القوانين ، حيث اقترح مدحت باشا في مسودته تكوين مجلس نيابي يعين ثلثه من قبل الحكومة وينتخب ثلثه من قبل الشعب ، وفي الوقت نفسه يضع هذا المشروع مجلس الوزراء والمستشارين اعضاء في هذا المجلس (٤١) .

كان مدحت باشا يعد من ضمن المصلحين الاوائل الذي عمل من اجل انشاء حكم دستوري في البلاد لكي يحل محل الحكم الاستبدادي القائم في وقتها في الدولة العثمانية ، حيث كان يؤمن بان الاوضاع في الدولة العثمانية سوف تتغير بإعلان الدستور في البلاد (٤٢) .

الدستور ومقدمته واهم بنوده:

بعد ان تم اختيار مشروع مدحت باشا كأفضل مشروع للإصلاح ، اعلن ان مقدمة الدستور يهدف الى المساواة بين كل شرائح العثمانيين سواء السياسية والمدنية ، وحدد فيها واجبات ومسؤوليات الوزراء والموظفين ونص ايضا على ضمان استقلال المحاكم وتثبيت ميزانية خاصة للدولة العثمانية ، ورفض مدحت باشا في الدستور تطبيق النظام اللامركزي في ادارة الولايات (٤٣) .

وفيما يلي خلاصة مواد الدستور العثماني :

- ١- السلطة السنية في الدولة العثمانية هي بمثابة الخلافة الاسلامية وهي عائدة بمقتضى الاصول القديمة الى اكبر الاولاد في سلالة ال عثمان .
- ٢- حضرة السلطان يكون مقدس وغير مسؤول .
- ٣- ان جميع المدارس والتعليم تقع تحت نظارة الدولة العثمانية ويصبح النظر بالطرق التي من شأنها جعل تعليم التبعية العثمانية على نسق وتنظيم واحد بحيث لا تمس اصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة .

٤- ان الدولة العثمانية في جميع ممتلكاتها وولاياتها جزء واحد لا يتجزأ ولا يقبل الانقسام نهائيا لأي سبب كان .

٥- جميع العثمانيين متساوون امام القانون ويكون توزيع الضرائب بين جميع التبعية بحسب اقتدار كل منها وفقا لنظامها المخصوص .

٦- تشكيل مجلس امة (برلمان) يتألف من هيأتين هما مجلس المبعوثات النواب ومجلس الاعيان , وينتخب اعضاء مجلس المبعوثات من قبل الشعب لمدة اربع سنوات على ان لا يمثل العضو الواحد الف شخص ويعتبر نائبا على جميع العثمانيين وليس على المنطقة التي انتخبته فحسب, اما اعضاء مجلس الاعيان فيعينون من قبل السلطان لمدى الحياة ولا يتجاوز عددهم ثلث اعضاء مجلس المبعوثات(٤٤) .

٧- يطلق على كل فرد من افراد التبعية العثمانية لقب عثماني بغض النظر عن نوع قوميته ودينه .

٨- العثمانيين جميعهم يتمتعون بالحرية الشخصية بشرط الا يتجاوز اي فرد منهم على حقوق غيره .

٩- الدين الرسمي للدولة العثمانية هو الاسلام , والاعتراف بحق كل فرد في ممارسة شعائر الدين الذي يعتنقه .

١٠- يشترط تعلم ومعرفة اللغة التركية على العثمانيين الذين يرغبون العمل في دوائر ودواوين الحكومة العثمانية (٤٥) .

المؤيدين والمعارضين للدستور :

بعد ان تم مناقشة الدستور واهم بنوده واجراءاته برز عدد من المعارضين من المحافظين وعدد من انصار الحكم المطلق , وكان من احد الشخصيات المعارضة للدستور جودت باشا والذي كان ضد افكار مدحت باشا حيث قال ((ليس من حاجة الى الدستور , بعد ان تولى العرش سلطان عاقل وحكيم)) , وعند

سماع مدحت باشا هذا الكلام اغتاض بشدة ، وبعد ان وضع الى الامور التي تدعوا الى اعلان الدستور قال ((اننا لم نخلع السلطان عبد العزيز الا طمعا في الوصول الى هذه الغاية المقدسة)) ، وهي ان يستطيع مدحت باشا مع الانقلابيين من تطبيق الدستور والعمل بالإصلاحات من اجل النهوض بالدولة العثمانية وكان جزء من هذه الإصلاحات تلبية لمطالب الدول الاوربية^(٤٦) ، كما تبين ان المناهضين لحركة الاصلاح لم يكن الا قلة من المثقفين وبعض سكان المدن الكبيرة وبعض من الموظفين ، بينما الاغلبية العامة من العثمانيين كانوا بعيدين عن فهم القوانين الدستورية وتطبيقها^(٤٧) .

وبعد المناقشات والتوصيات للدستور وبنودها وموادها بين الصدر الاعظم ان الحكومات الاوربية ومن ضمنها روسيا معارضة للنظام الديمقراطي ، واكدوا على ان النظام الدستوري للدولة العثمانية غير ملائمة ، كما تبين ان شيخ الاسلام والصدر الاعظم كانا قد عارضا اساسا الإصلاحات الدستورية ، وذلك لان السيادة عند الدولة العثمانية يقوم على اساس التقاليد الاسلامية العثمانية ، وعلى هذا النحو كان الصدر الاعظم قد اتهم رجال الحركة الدستورية بتقليدهم للراديكالية الاوربية^(٤٨) .

وبعد المحاولات والجدال والمناقشات التي جرت بين اعضاء اللجنة والمعارضة ووقوف المعارضين ضد تطبيق الدستور ، قام مدحت باشا بتهديد الحاضرين بالتحي والاستقالة اذا تم رفض اقرار الدستور من قبل اللجنة ، وبعد ان انتهى النقاش والمشاورات من قبل اللجنة اخذ مدحت باشا مشروع الدستور الى السلطان^(٤٩) ، وقام السلطان عبد الحميد الثاني بإجراء بعض التعديلات على مسودة الدستور ، فقام بإلغاء عبارة يكون رئيس الوزراء في الحكومات الدستورية مسؤولا امام البرلمان ويتوقف تنصيبه وعزله على ثقة البرلمان به ، كما حاول بعد توليه العرش التهرب من بعض الوعود التي اعطاها للجنة ، وذلك بإلغاء عبارة قبول النظام الدستوري واعلانه في البلاد^(٥٠) .

وقد وافق مدحت باشا على تغيير بعض المواد في الدستور وكانت غايته في الموافقة هو الاسراع في اعلان تطبيق الدستور في اسرع وقت ، فكان مسودة الدستور يتألف من (١٤٠) مادة تم الغاء (٢١) مادة منها ، فاصبح الدستور بعد اجراء التعديلات عليها يتألف من (١١٩) مادة ، كان الغاية الرئيسية التي يسعى اليها مدحت باشا هي بلوغه للأهداف الرئيسية التي كان يعمل على تحقيقها من اجل الإصلاحات والتبشير بافكار جمعية تركيا الفتاة ونشر افكار الجمعية ، فحاول بعدة طرق من اجل الاهداف التي كان يسعى الى

تحقيقها حتى لو تطلب الامر تدخل الدول الاوربية في شؤون البلاد , فكانت هذه المحاولات لمدحت باشا بداية الخلاف الشخصي مع السلطان عبد الحميد الثاني ^(٥١) .

الاسباب التي دفعت الى اصدار الدستور العثماني ١٨٧٦ م :

١- وجود النصارى والسلاف بأعداد كبيرة في الدولة العثمانية , واستخدام روسيا الدين ورقة من اجل الضغوطات السياسية على الدولة العثمانية والتي ازدادت منذ منتصف القرن السابع عشر , فيما كان موقف كل من فرنسا وبريطانيا هو الوقوف مع الدولة العثمانية ^(٥٢) .

وضعت روسيا عدة خطط منذ معاهدة لندن عام ١٨٤٠م من اجل تقسيم املاك الدولة العثمانية مع باقي الدول الكبرى لا سيما بريطانيا , وكانت اخر هذه المقترحات عام ١٨٧٦م , لكن رفضت الدول الكبرى هذه المقترحات ودعت روسيا في نفس العام الى عقد مؤتمر عام في إسطنبول من اجل دراسة اوضاع الدولة العثمانية والاصلاحات التي يجب القيام بها من اجل اصلاح اوضاع النصارى في البلقان .

٢- الافكار الدستورية التي انتشرت في الدولة العثمانية وذلك من خلال الدعايات السياسية الاوربية التي اطلعت عليها الجيل الجديد , حيث اعجبوا بالمؤسسات الاوربية وطرق واساليب ادارة الحكم , وامتعوا بان الدولة العثمانية لن تتقدم بشكل فعلي ما لم تتبنى حكومة ديمقراطية , ويكون لها دستور خاص وعرف هؤلاء بالعثمانيين الجدد او انصار جمعية تركيا الفتاة ^(٥٣) .

اعلان الدستور العثماني ١٨٧٦ م :

بعد مناقشات ومفاوضات حدثت في اجواء يعم فيه ردود الفعل الاسلامي والوطني ضد التدخل الاوربي في شؤون البلاد وضد حركة الجامعة الاسلامية لصالح الثوار البلقان , تم اعلان الدستور العثماني

في ٢٣ ديسمبر عام ١٨٧٦م ، وكانت مسودة الدستور قد تم وضعها على يد لجنة من الموظفين المدنيين والعلماء ، وكان مدحت باشا على رأس هذه اللجنة حيث قدم المسودة الى السلطان عبد الحميد الثاني وافق عليه بعد اجراء بعض التعديلات عليه ، وازداد فقره في الدستور يعطيه حق نفي كل من يزعم امن البلاد ، وفي الوقت نفسه وقبل اعلان الدستور تم تعيين مدحت باشا صدر الاعظم ، وتم عقد مؤتمر دولي في الاستانة اجتمع فيها مندوبوا الدول الاوربية من اجل بحث الاصلاحات التي يجب على الدولة العثمانية العمل بها من اجل تحسين اوضاع مسيحي البلقان^(٥٤) ، وعند افتتاح المؤتمر تم اعلان الدستور بإطلاق المدافع^(٥٥) ، وتم ابلاغ مندوبي الدول الاوربية المجتمعة في المؤتمر ان الدولة العثمانية ستعمل على اصلاح شؤونها بنفسها في ظل الحكومة الدستورية^(٥٦) .

ان اعلان الدستور العثماني لم يدم فترة طويلة ، اذ قام السلطان عبد الحميد الثاني بتعطيله بعد مرور سنتين على اعلانه، إذ وجد في الدستور ما يحذر من تطلعاته الاستبدادية ، وبعد تعطيل الدستور لم يعمل به مرة اخرى الا بعد ثورة عام ١٩٠٨م والتي سميت بانقلاب المشروطية^(٥٧) .

الخلاف بين السلطان عبد الحميد الثاني ومدحت باشا :

تزايدت قوة مدحت باشا بعد اعلان الدستور العثماني عام ١٨٧٦م ، بعد ان اشترط على السلطان عبد الحميد الثاني شرط اعلان الدستور من اجل تنصيبه سلطانا على عرش الدولة العثمانية ، فكان لهذه الامور دور في ان تعمل من مدحت باشا شخصية ثانية ، حتى وصل به الحال الى الغرور كما ذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته هذا الامر حيث قال (لقد وجدت مدحت باشا ينصب نفسه امرا ووصيا عليها ، وكان بعيدا عن المشروطية واقرب الى الاستبداد)^(٥٨) .

كما وضع مدحت باشا مادة في مسودة الدستور تنص على حماية الدستور العثماني من الدول الاوربية ، وبهذا العمل فهو كان يدعو الى التدخل الاوربي في شؤون الدولة العثمانية وهذا ما ازعج السلطان عبد الحميد^(٥٩) .

ومن الامور الاخرى التي ادت الى تدهور العلاقة بين مدحت باشا والسلطان عبد الحميد هو قيام الاخير بتعيين سعيد باشا الصغير رئيسا لكتاب المابين ، فكان هذا الاجراء ضد رغبة مدحت باشا حيث انه كان يسعى الى تعيين نامق كمال باشا او ضياء باشا رئيسا لكتاب المابين ، حيث كان مدحت باشا على دراية ان

الأشخاص التي تم اختارهم من قبل السلطان عبد الحميد كانت ضد اصدار الدستور ، وحتى لا يتسع الخلاف قام السلطان بتكليف مدحت باشا باعادة مسودة الدستور التي سوف يتم قراءتها على الناس ، وهي المرحلة التي ستقوم عليها سياسة الدولة العثمانية في تلك الفترة (٦٠) .

وفي عام ١٨٧٧م اصدر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني امرا عزل بموجبه مدحت باشا من الصدارة العظمى ، وتم نفيه الى اوربا وبعد مرور مدة من عزله تم السماح له بالعودة الى البلاد ، وتم تنصيبه واليا على بلاد الشام ثم ازمير ، لكن السلطان اتهمه بقتل السلطان عبد العزيز (١٨٣٠-١٨٧٦م) فنفاه مرة اخرى الى الطائف حيث قتل هناك بعد فترة (٦١) .

الخاتمة

نلاحظ ان اعلان الدستور عام ١٨٧٦م في الدولة العثمانية رافقته ظروف عديدة ومعارضة شديدة قبل اعلانها ، كما انها كانت مسألة تمت داخل الطبقة الحاكمة ، وفي الوقت نفسه انها تمت في فترة ضعف مؤسسة السلطة ، في حين كان نفوذ الاداريين قد بلغ درجة كبيرة من التأثير ، ولكن نلاحظ بعد مرور عام من تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم في الدولة العثمانية تمكن من استعادة السلطة ، وتمكن ايضا من القيام بنفي مدحت باشا خارج البلاد الذي كان يعتبر اب الدستور وذلك قبل تعطيل العمل بالدستور .

صدر الدستور تحت ضغوط شديدة واعتبرت بعض الدول الاوربية ان اعلان الدستور كانت مجرد مناورة من اجل كسب العطف ، ولم يكن فيه اي رأي عام يدرك معنى اعلان الدستور ، وتبين ايضا ان اعلان الدستور عام ١٨٧٦م والغاءه عام ١٨٧٨م كان له الاثر الكبير في ولادة السياسة الديمقراطية ، بمعنى مشاركة الرأي العام في ابداء الرأي في وسائل الحكم والسلطة والعمل على تبديلها او الثورة عليها .

قائمة المصادر .

١- يلماز اوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : عدنان محمود سلمان ، المجلد الثاني ، منشورات مؤسسة فيصل للتكوين ، ١٩٩٠م ، ص ص ١٠٢-١٠٦ .

- ٢- جرجري زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، مطبعة الهلال ، القاهرة : ١٩٩٢م ، ص ٤٦٤ .
- ٣- محمود الثاني (١٧٨٥ - ١٨٣٩ م) : هو السلطان الثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية ولد عام ١٧٨٥م ، وكان والده السلطان عبد الحميد الاول كان ذا شخصية قوية وبارزة متصفا بالصبر والشجاعة ، كان عمره اربع وعشرون عاما عندما تولى السلطة ، اطلع على خطط الاصلاح وقام بتأسيس النظام الجديد (سكبان حديد) ، وكان يشمل تحديث الجيش وتطويره وعدم الاعتماد ، وكرس كل جهوده واعماله من اجل تقوية الدولة العثمانية والنهوض بها ، توفي عام ١٨٣٩م ؛ عبد المنعم الهاشمي ، الخلافة العثمانية ، ط ١ ، دار ابن الحزم للطباعة والنشر ، بيروت : ٢٠٠٤ م ، ص ٤٢٤ .
- ٤- اوزتونا ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠ .
- ٥- سليمان البستاني ، ذكرى وعبرى الدولة العثمانية قبل وبعد الدستور ، تحقيق خالد زيادة ، دار الطليعة ، بيروت : ١٩٧٨م ، ص ص ٢٦ - ٢٧ .
- ٦- محمد العريس ، موسوعة التاريخ الاسلامي ، العصر العثماني ، دار اليوسف ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٥م ، ص ٥٥ .
- ٧- محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٤ م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد : ١٩٨٩م ، ص ٤٧ .
- ٨- صديق الدمولجي ، مدحت باشا ، مطبعة الزمان ، بغداد : ١٩٥٣ م ، ص ٢٦ .
- ٩- لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي اعدھا قسم الترجمة بمكتب صاحب سمو امير دولة القطر ، د ت ، ج ٤ ، ص ٢١٧ .
- ١٠- ستيفن همسلي لونكريت ، اربع قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة : جعفر الخياط ، مطبعة المعارف ، ط ٤ ، بغداد : ١٩٦٨م ، ص ٣٥٨ .
- ١١- نمير طه ياسين ، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ - ١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد : ١٩٨٤م ، ص ٧٢ .
- ١٢- سلمان ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .
- ١٣- جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني (١٨٦٩ - ١٩١٧م) ، سلسلة رسائل ، بغداد : ٢٠٠٢م ، ص ١٣١ .

- ١٤- شيخ الاسلام : ويطلق عليه ايضا اسم المفتي الاكبر للدولة العثمانية ، ويكون منصبه ومكانته اعلى من السلطان والصدر الاعظم ، يقوم بإصدار الاوامر والفتاوي في تعيين وخلع السلطان ؛ عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية المفتى عليها ، ج ٢ ، مطبعة الجامعة ، القاهرة : ١٩٨٠م ، ص ص ٣٤٤ - ٤٠١ .
- ١٥- حافظ ابراهيم العزاوي ، موقف السلطان عبد الحميد الثاني من سياسة واجراءات مدحت باشا (١٨٧٦-١٨٨٢م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، تكريت : ٢٠٠٧م ، ص ٥ .
- ١٦- سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧ - ٤٨ .
- ١٧- الديملوجي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .
- ١٨- العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٦ .
- ١٩- العزاوي ، المصدر نفسه ، ص ٨ .
- ٢٠- سلمان ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .
- ٢١- ياسين ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .
- ٢٢- العزاوي ، المصدر السابق ، ص ص ٨ - ٩ .
- ٢٣- الديملوجي ، المصدر السابق ، ص ص ٣١-٣٢ .
- ٢٤- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٢ ، ط ٢ ، دار الراشد ، بيروت : ٢٠٠٤م ، ص ٢٢٩ .
- ٢٥- الصدر الاعظم : يعد منصب الصدر الاعظم بمثابة اعلى منصب تحت السلطان العثماني ويكون له السلطة المطلقة ، كما يقوم الصدر الاعظم بحمل ختم السلطة ، ويكون تعيينه وعزله من قبل السلطان فقط ؛ كارل برو كلمان ، تاريخ الشعوب الاسلامية ، ترجمة : نبيه امين فارس ، منير البعلبكي ، ط ٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت : ١٩٦٨م ، ص ٤٧٤ .
- ٢٦- العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .
- ٢٧- الديملوجي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- ٢٨- العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .
- ٢٩- محمد علي اورخان ، السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده ، مكتبة دار الانبار ، الرمادي : ١٩٨٧م ، ص ٩٠ .
- ٣٠- مراد الخامس (١٨٤٠-١٩٠٤م) : هو السلطان الثالث والثلاثون للدولة العثمانية ولد عام ١٨٤٠م ، وهو ابن السلطان عبد المجيد الاول تولى السلطة عام ١٨٧٦م بعد ان تم عزل عمه

- السلطان عبد العزيز بتهمة الجنون ، الا ان حكمه لم يدم طويلا حيث تم عزله في العام نفسه بعد ان حكم ثلاثة اشهر فقط ، حيث تم الادعاء عليه بانه مختل عقليا ، توفي عام ١٩٠٤م ؛ الميرالاي اسماعيل سرهنك ، تاريخ الدولة العثمانية ، تقديم ومراجعة ، الدكتور حسن الزيدي ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، بيروت : ١٩٩٨م ، ص ص ٣٥٤-٣٥١ .
- ٣١- الدمولوجي ، المصدر السابق ، ص ص ٩٢ - ٩٣ .
- ٣٢- عبد الحميد الثاني (١٨٤٢ - ١٩١٨م) : وهو احد سلاطين الدولة العثمانية وهو ابن السلطان عبد المجيد الاول ، وهو السلطان الرابع والثلاثون ولد عام ١٨٤٢م وتولى سلطة الدولة العثمانية وهو في الرابعة والثلاثون من عمره ، تلقى تعليمه في القصر العثماني على ايدي نخبة من مميزة من العلماء والمفكرين ، بلغت الدولة العثمانية في عصره الذروة في مجال الاصلاحات الداخلية ، واصدر عدة قوانين تم فيه تحسين اوضاع الدولة العثمانية ، توفي عام ١٩١٨م ؛ ابراهيم بك حليم ، التحفة الحليمية تاريخ الدولة العثمانية العلية ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، ط ١ ، القاهرة : ٢٠٠٤م ، ص ص ٣٧١ - ٣٧٢ .
- ٣٣- علي السلطان ، تاريخ الدولة العثمانية ، دمشق : ١٩٩١م ، ص ٣١٣ .
- ٣٤- قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، الدار العربية للعلوم ، بيروت : ١٩٩٤م ، ص ١١٩ .
- ٣٥- اورخان ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .
- ٣٦- المشروعية : ويضم الامور التي تخص الاصلاحات في الدولة العثمانية الادارية والدستورية ، وسمي بالمشروعية لأنه اشترط نظام الحكم ان يكون وفق قانون اساسي وذلك من اجل الحد من الحكم الملكي المستبد ، والعمل من اجل قيام حياة ديمقراطية دستورية ؛ سعد الانصاري ، العلاقات العراقية الايرانية خلال خمسة قرون ، ط ١ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان : ١٩٨٧م ، ص ٣٦ .
- ٣٧- الدمولوجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٣-٢٤٥ .
- ٣٨- سليمان جوقة باش ، السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته ، ترجمة : عبدالله احمد ابراهيم ، المركز القومي للترجمة ، ط ١ ، القاهرة : ٢٠٠٨م ، ص ص ٦٦ - ٧٠ .
- ٣٩- اورخان ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
- ٤٠- ابراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦ - ١٩١٥م ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل : ٢٠٠٥م ، ص ٢١٠ .

- ٤١- العزاوي ، حافظ ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ص ٧٣ - ٧٥ .
- ٤٢- عبد الوهاب عباس القيسي ، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩- ١٨٧٧م ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٣ ، كانون الثاني : ١٩٦١م ، ص ص ١١٤- ١١٥ .
- ٤٣- انكه لهارد ، تاريخ الاصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ترجمة : محمود علي عامر ، دار الزمان للطباعة والنشر ، ط ١ ، دمشق : ٢٠٠٨م ، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٦ .
- ٤٤- خليل ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .
- ٤٥- القيسي ، المصدر السابق ، ص ص ١١٤ - ١١٥ .
- ٤٦- العزاوي ، احمد حافظ ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ص ٧٦ - ٧٧ .
- ٤٧- خليل ، المصدر السابق ، ٢١٢ .
- ٤٨- العزاوي ، احمد حافظ ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ص ٧٦ - ٧٧ .
- ٤٩- العزاوي : المصدر نفسه ، ص ص ٧٦ - ٨١ .
- ٥٠- قدرى قلعي ، مدحت باشا ابو الدستور العثماني وخالف السلاطين ، دار العلم للملايين ، ط ١ ، بيروت : ١٩٤٧م ، ص ص ٥٤ ، ٥٦ .
- ٥١- العزاوي ، احمد حافظ ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ص ٧٦ - ٨١ .
- ٥٢- لهارد ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- ٥٣- السلطان ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .
- ٥٤- احمد مصطفى عبد الرحيم ، اصول التاريخ العثماني ، ط ١ ، دار الشروق ، بيروت : ١٩٨٢م ، ص ٢٣٣ .
- ٥٥- محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العثمانية ، مكتبة الاداب ، القاهرة : د : ت ، ص ٤٠٨ .
- ٥٦- عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .
- ٥٧- ذنون الطائي ، الاتجاهات الاصلاحية في الموصل في اواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، ٢٠٠٩م ، ص ٩٦ .
- ٥٨- محمد حرب ، مذكرات السلطان عبد الحميد ، دار القلم ، ط ٣ ، دمشق : ١٩٩١م ، ص ٧٦ .
- ٥٩- ربيع عبد الرؤوف الزواوي ، الدولة التي ظلمتها التاريخ ، دار الثقافة للنشر ، ط ١ ، الدوحة : ٢٠٠٤م ، ص ١٣١ .
- ٦٠- قلعي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٤ - ٥٦ .



مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٨ ، العدد (٣) ، لسنة ٢٠٢٢

College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 Vol. (18), No.(3), (2022)

٦١- الهاشمي عبد المنعم ، الخلافة العثمانية ، دار ابن الحزم للطباعة ، بيروت ، لبنان : ٢٠٠٤م ، ط ١
، ص ٥٦٣.